

## ورشة عمل حول

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: "من أجل رفع التحفظات والتصديق

على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية في شمال أفريقيا"

الرباط، المغرب، 15 - 16 آذار/ مارس 2011

## مذكرة

### مقدمة

تنظم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكتب الجهوي لشمال أفريقيا التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورشة عمل إقليمية حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، يومي 15 و16 آذار/مارس 2011 بالرباط (المغرب).

تندرج الورشة في إطار تنفيذ توصيات المؤتمر الإقليمي الأفريقي الثامن حول المرأة (بيجين + 15) الذي انعقد في غامبيا من 16 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وقد جاء في البيان الختامي أن الدول الإفريقية إذ تقر بأوجه الترابط بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، تأكد على "...التزامها الكامل بالتنفيذ الكامل للاتفاقيات والمبادرات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تتماشى أهدافها مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ومنهجي دكار وبيجين وكذا الأهداف الإنمائية للألفية<sup>1</sup>"

ستشكل الورشة أرضية لتبادل وتقاسم التجارب الوطنية ووجهات النظر بين مختلف المسؤولين الحكوميين، والمشرعين والقضاة المشاركين، حول تطبيق اتفاقية السيداو، وحول الإكراهات والمعوقات والتحديات الواجب مواجهتها. وستساعد ورشة العمل هذه، في إطلاق عملية إقليمية لسحب التحفظات المتعلقة بالاتفاقية وفي المصادقة على البروتوكول الاختياري المرتبط بالسيداو. ستوفر الورشة الفرصة لاستعراض حالة التصديق وتفعيل البروتوكول الاختياري للسيداو لضمان تعجيل التنفيذ الكامل للأحكام والمعايير الواردة في الاتفاقية.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة/ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2009) "إعلان بانجول بشأن استراتيجيات التعجيل بتنفيذ منهجي دكار وبيجين" المؤتمر الإقليمي الأفريقي الثامن عشر حول المرأة لاستعراض التقدم المحرز في نصف العشرية الخاصة بتنفيذ منهج عمل دكار ومنهج عمل بيجين، [www.uneca.org](http://www.uneca.org) - E/ECA/ARCW/8/Min/L2

## تقديم تبريري

صادقت الأمم المتحدة في 18 كانون الأول/ديسمبر 1979 على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد صادقت 186 دولة، إلى حدود اليوم، على هذه الاتفاقية كما أن 98 دولة صادقت على البروتوكول الاختياري.

تحدد الاتفاقية مفهوم المساواة وكذا الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه المساواة. تنص الاتفاقية على مجموعة من التدابير القانونية يتعين على الدول الموقعة للاتفاقية اتخاذها لتستطيع من خلالها ضمان حقوق النساء. تسهر اللجنة المكلفة بالقضاء على التمييز ضد النساء على متابعة التعجيل بتنفيذ اتفاقية السيداو. وتقوم اللجنة باستعراض التقدم المحرز في مجال تطبيق مقتضيات وأحكام الاتفاقية وفي مجال حماية الحقوق المسطرة في الاتفاقية والنهوض بها.

يتعين على الدول المصادقة على الاتفاقية أن تضطلع بالتزامات محددة لضمان تفعيلها على المستوى الوطني. تُلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بإدماج مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في دساتيرها الوطنية وفي التشريعات الأخرى ذات الصلة وضمان، من خلال نص القوانين وغيرها من الوسائل الملائمة، تحقيق هذا المبدأ. يتعين أيضا على الدول الأعضاء اعتماد تشريعات تحظر التمييز ووضع حماية قانونية للنساء على قدم المساواة مع الرجال وتوفير آليات الانتصاف تكون فعالة ضد كل أعمال التمييز ضد النساء.

مكن المؤتمر الإقليمي الأفريقي الثامن حول المرأة الذي انعقد في غامبيا (16 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2009) لتقييم تعجيل تنفيذ منهاج عمل بيجين، من التعرف على الاتجاهات والتوقف على الإنجازات والتحديات وتحديد الإجراءات الجديدة والمبادرات اللازمة للنهوض الفعال بالمساواة بين الجنسين.

وأظهر هذا الاستعراض، التقدم المحرز في مجال الإصلاح القانوني للنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وهكذا قامت الدول الأعضاء بإعادة النظر في القوانين المعمول بها وسنت قوانين وتشريعات جديدة لتحسين الوضع القانوني للمرأة. ومع ذلك، فالمشكلة تطرح في مجال التنفيذ الفعال لهذه الإصلاحات.

في شمال أفريقيا، صادقت جميع البلدان على هذه الاتفاقية، باستثناء السودان. بيد أنه تم التعبير عن تحفظات كبيرة حول البنود الرئيسية للاتفاقية، وخاصة المواد 2 و 9 و 15 و 16. وتهم هذه التحفظات التي تتعارض مع غايات وأهداف الاتفاقية، المساواة الدستورية والقانونية بين الرجل والمرأة، والمساواة في الأسرة، وحق المرأة في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي وأطفالها، وحقها في حرية التنقل.

رغم أن بعض دول شمال أفريقيا (الجزائر في 2009 ومصر في 2008) رفعت تحفظاتها بخصوص المادة 9 (ب) المتعلقة بالجنسية، إلا أن البلدان الأعضاء لازالت لديها تحفظات تشكل عوائق هامة في سبيل التطبيق الكامل للاتفاقية ولهذا فمن المهم بمكان مناقشة القضايا التحفظات وانعكاساتها على حقوق المرأة.

يسمح البروتوكول الاختياري للاتفاقية (البروتوكول الاختياري للسيداو)، الذي اعتمد في 1999 ودخل حيز التطبيق في كانون الأول/ديسمبر 2000، للأفراد ولمجموعات من الأفراد بتقديم مزاعم انتهاكات الاتفاقية، ويضمن حماية المرأة ضد التمييز. كما يسمح بتطوير اجتهاد قضائي لحقوق المرأة وتحديد السياسات والقوانين والممارسات التمييزية ضد المرأة. وأخيرا، يساهم البروتوكول في توعية الجمهور بخصوص معايير حقوق الإنسان وواقع التمييز ضد المرأة. تونس وليبيا هما البلدان الوحيدان في شمال أفريقيا اللذان صادقا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية السيداو.

## الأهداف

تهدف ورشة العمل الإقليمية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية من خلال تحليل موضوعي للآثار التي تنتجها التحفظات على الاتفاقية، على حق المرأة في المساواة. وتهدف ورشة العمل أيضا إلى تعزيز فعالية البروتوكول الاختياري للاتفاقية من خلال الانخراط الواسع النطاق وتعزيز الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية لتنفيذه.

## النتائج المرقبة

- زيادة الوعي بخصوص التزامات الدول الأعضاء إزاء اتفاقية السيداو في مجال مكافحة التمييز بين الجنسين في المجالين العام والخاص،
- فهم أحسن للبروتوكول الاختياري والإمكانات التي يتيحها للتغيير الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين،
- تشكيل مجموعة عمل لدعم وتسهيل تبادل المعلومات والاستراتيجيات ولاتخاذ خطوات إضافية مثل إطلاق حملات التوعية لرفع التحفظات على السيداو والمصادقة على البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية.

## المشاركون

إن تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب التزاما من مختلف الجهات المعنية. فالمسؤولون الحكوميون المكلفون بالنهوض بالمرأة، والبرلمانيون والقضاة والمنظمات غير الحكومية يشكلون الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال تعزيز حقوق المرأة. سوف توفر ورشة العمل هذه فرصة لتعزيز مشاركتهم في تنفيذ الاتفاقية والدخول في حوار بشأن رفع التحفظات والتصديق على البروتوكول الاختياري. فمن بين المدعوين للمشاركة نجد ممثلي الحكومات (المكلفين بالنهوض بوضع المرأة) وقضاة وبرلمانيين من البلدان التالية: الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس، كما سيتم دعوة ممثلين عن الجمعيات غير الحكومية ووسائل الإعلام وكذا خبراء من لجنة السيداو في شمال أفريقيا. ويتكون باقي المشاركون من أكاديميين وممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الذين يعملون من أجل النهوض بحقوق المرأة. ومن المرتقب أن يبلغ عدد المشاركين في هذا الحدث 50 شخصا.

## طريقة عمل الورشة

سيتم تنظيم ورشة العمل في شكل عدة جلسات عامة ومجموعات عمل. وسيناقش المشاركون القضايا العامة أثناء الجلسات العامة في حين ستتم مناقشة القضايا المحددة في مجموعات العمل.

سيتم تلخيص كل العروض والمناقشات في تقرير يركز على التوصيات المقترحة لتحسين تنفيذ اتفاقية السيداو، بما في ذلك رفع التحفظات والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية السيداو.

## تاريخ ومكان الورشة

ستنعقد الورشة في الرباط (المغرب)، يومي 15 و 16 آذار/مارس 2011.

## لغات العمل

ستتم أشغال الورشة باللغتين العربية والفرنسية.

## الوثائق

تشمل وثائق لاجتماع الوثائق الأساسية ذات الصلة التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وستكون هذه الوثائق ذات الصلة بالمواضيع المطروحة للنقاش. وبالإضافة إلى ذلك، سيطلب من المشاركين تقديم مساهمات، كلا من منظوره الخاص.

لمزيد من المعلومات المرجو الاتصال ب:

● السيدة سامية تابيا: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا (الرباط)

[tapia@un.org](mailto:tapia@un.org)

● السيدة سعاد عبد النبي: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

[sabdennebi@uneca.org](mailto:sabdennebi@uneca.org)